



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

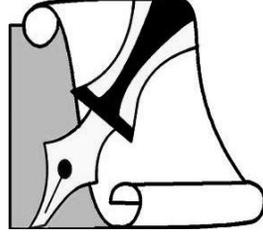
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إرهاب المستوطنين في تصاعد: الاحتلال يغطي وقضاؤه يتواطئ تقويض أسس معيشة تجمّعات فلسطينية بأكملها والمطلوب الردّ

تتزايد الاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع أنها ليست أمراً جديداً ولا حوادث معزولة، بل هي إرث الإرهاب اليهودي الناجم عن الاستيطان الصهيوني، الذي أصبح يشكل خطراً متفاقماً على الداخل الفلسطيني بالدرجة الأولى، فضلاً عن أنه يقلق بعض دول العالم والأمم المتحدة وحتى منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. كما أنه بات يجرح الإدارة الأميركية الحالية، خصوصاً وأن الجيش يسمح للمستوطنين الأكثر إرهاباً، بالتصرف مع ضمان الإفلات من العقاب.

على الدوام، يبرر قادة الاحتلال والسياسيين الصهاينة ما يسمونه "عنف المستوطنين" والذي هو في الواقع إرهاب بكل ما للكلمة من معنى، ويربطونه بمقتل مستوطنين، لكن المعطيات على أرض الواقع تظهر بطلان هذه الادعاءات، وحرف الحقائق وتزويرها، حيث إن المستوطنين لا يحتاجون إلى مبرر أو ذريعة ليمارسوا اعتداءاتهم، إذ إن هذا الإرهاب متصاعد بالتزامن مع نيتهم رفع أعداد العصابات الإجرامية من المستوطنين بالضفة، والأخطر، أنه متأصل في عقولهم وسلوكهم منذ نشأة هذا الكيان الإرهابي. ليس هذا فحسب بل يندرج إرهاب المستوطنين المنهجي والمتواصل ضمن السياسة الرسمية للدولة.

وكي لا نطيل الكلام، فلنحتكم إلى لغة الأرقام الصادرة عن المؤسسات الأمنية الصهيونية وبعض منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، إضافة إلى الأمم المتحدة والصحافة الإسرائيلية.

أكدت معطيات صادرة عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي ومنظمات حقوقية إسرائيلية، منتصف شهر كانون الأول 2021، اتساع "اعتداءات" جماعات المستوطنين الإرهابية، وذلك خلافاً لتصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، الذي زعم أنها "ظاهرة هامشية".

ووفقاً للأمن العام الإسرائيلي فإنه تم في العام الحالي توثيق 135 اعتداءً ألقى فيه مستوطنون الحجارة باتجاه فلسطينيين، بينما كان عدد هذه الاعتداءات 90 في العام 2019، كما تم توثيق 250 اعتداءً آخر في العام الحالي، مقابل 100 في العام 2019. الملفت وعلى الرغم من اعتراف الأمن العام

الاسرائيلي بهذا الأرقام، لكن يبدو واضحا محاولات التقليل من خطورتها وتداعياتها، وذلك من خلال حصرها برمي الحجارة فقط، مع العلم أن هؤلاء عندما يستفردون بمنطقة، يحولونها إلى منكوبة (كالجراد)، وتطال اعتداءاتهم الإرهابية البشر والحجر والشجر.

- الأمم المتحدة: ارتفاع معدل اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين

بالمقابل، وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، سجلت الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، حوالي 410 اعتداء من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين (302 ضد الممتلكات، و108 ضد الأفراد). كما أفادت الأمم المتحدة، بأنه "قتل أربعة فلسطينيين على أيدي مستوطنين هذا العام"، وأضافت "في 2020، كان هناك ما مجموعه 358 اعتداء مسجلا. و335 هجوما خلال عام 2019.

وفي هذا السياق، قال خبراء حقوق إنسان تابعون للأمم المتحدة "لطالما كان "عنف المستوطنين" سمة مقلقة للغاية من سمات الاحتلال الإسرائيلي. لكن في عام 2021 نشهد أعلى مستويات عنف مسجلة في السنوات الأخيرة وحوادث أكثر خطورة."

وعلى المنوال ذاته، وثقت منظمة "بيش دين" الحقوقية الاسرائيلية، حوالي 540 اعتداء للمستوطنين ضد فلسطينيين في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث قدم الفلسطينيون 238 شكوى حيالها إلى الشرطة الإسرائيلية بمساعدة "بيش دين"، في حين تم تقديم 12 لائحة اتهام فقط ضد مستوطنين في هذه الشكاوى. وعلى خط مواز، كشف تقرير نشرته حركة "سلام الآن" مؤخرا، بأن 63 بالمئة من اعتداءات المستوطنين التي وثقتها "بيش دين" وقعت قرب بؤر استيطانية عشوائية.

وقالت الحركة - التي تنشط في رصد الاستيطان - إن "عدد حوادث عنف المستوطنين عام 2020، وفي النصف الأول من عام 2021، كانت أعلى بمرتين مما كانت عليه عام 2019".

وأضافت الحركة في تقرير لها أنه "تم توثيق 363، "حادثة عنف" وجريمة عام 2019، أما في عام 2020، فقد ارتفع العدد إلى 507 حوادث، ووصل في النصف الأول من عام 2021 إلى 416 حادثة.

- جيش الاحتلال والتغاضي عن اعتداءات المستوطنين

وبالمثل، أشارت منظمة "بتسليم" الحقوقية الاسرائيلية التي تجمع معلومات حول اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وتوثق قسما منها، في أحدث تقرير لها، إلى وقوع 451 هجوما قام بها المستوطنون بين بداية عام 2020 وحتى أيلول 2021، وقد أسفرت عن مقتل 5 فلسطينيين. وأكدت أن قوات الأمن الإسرائيلية، كانت حاضرة في 183 حالة منها، وتغاضت عن الهجوم أو شاركت فيه بإطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع على فلسطينيين، بل إن الجيش في 22 حالة، هاجم الفلسطينيين المعتدى عليهم، وترك المهاجمين أحرارا.

- إرهاب المستوطنين يؤثر على النساء والأطفال

ونبقى في المصادر الاسرائيلية، إذ أوضحت صحيفة "هآرتس" إنها طلبت من الشرطة معلومات حول عدد الملفات التي فتحتها ضد مستوطنين في العام الحالي، ونقلت عن فلسطينيين في الضفة الغربية قولهم إن "اعتداءات المستوطنين مستمرة منذ العام 2000، ويشارك في إلقاء الحجارة عليهم مجموعات تضم 20 - 30 مستوطنا"، مشيرين إلى التأثير البالغ لهذه الاعتداءات على الأطفال والنساء. وفي هذا الإطار قال مواطن من قرية بورين، إنه "في كل مرة نتصل بالشرطة، يحضرون ويذهبون ولا يحدث شيء"، في حين أشار آخرون الى أنهم ولهذا السبب "توقفوا عن تقديم شكاوى كهذه" بحسب ما نقلت الصحيفة.

- تصاعد إرهاب المستوطنين جنوب الخليل

ونقلت "هآرتس" عن مصدر أمني قوله إنه "طراً ارتفاع في الجريمة في منطقتي (مستوطنتي) يتسهار وشيلو جنوب نابلس، سواء كان بإتلاف أشجار زيتون أو بإلقاء حجارة على سيارات فلسطينية عند مفترقات الطرق"، مضيفاً أن "هذا التصعيد حاصل في منطقة جنوب جبل الخليل التي اقيمت فيها عدة بؤر استيطانية عشوائية ومزارع في السنوات الأخيرة.

علاوة على ذلك تُجمع مؤسسات وجهات حقوقية وقانونية فلسطينية وإسرائيلية تُعنى بالاستيطان، أن اعتداءات المستوطنين بالضفة الغربية تضاعفت خلال العام الجاري أكثر من السنوات الماضية، إذ تتم "بشكل منظم وهي تهدف إلى قتل الفلسطينيين وتهجيرهم وليس إرهابهم فقط. ما يجدر التوقف عنده، أن هذه المعطيات والأرقام لا تشمل ما يتعرض له مسجد الأقصى، حيث أن الاعتداءات عليه، تحتاج إلى بحث قائم بذاته نظر لكثرتها وتداعياتها وآثارها وأهدافها.

وهنا يطرح السؤال، هل حققت الشكاوى الفلسطينية ضد المستوطنين أهدافها؟

وفقاً للمنظمة "بيش دين" الحقوقية الإسرائيلية، قدم الفلسطينيون 238 شكوى ضد اعتداءات المستوطنين، من أصل 540 اعتداء، ولم تقدم سوى 12 لائحة اتهام، ويتوقع أن تكون قرارات الحكم فيها مخففة للغاية، لدرجة جعلت الفلسطينيين الذين يتعرضون لاعتداءات المستوطنين يتراجعون عن تقديم الشكاوى. فغالبا تكون هذه الاعتداءات الإرهابية بوجود قوات إسرائيلية لا تحرك ساكنا، سوى قمع الفلسطينيين إذا تصدوا لهذه الاعتداءات، حيث أن دعم قوات الأمن الإسرائيلية للمستوطنين وحمائتهم يحظى بإجماع إسرائيلي واسع.

- الفلسطينيون والامتناع عن تقديم الشكاوى

وثقت منظمة "بيش دين"، الأسباب التي تجعل الفلسطينيين يمتنعون عن تقديم شكاوى في إطار مشروع "لا يشتكون"، حيث عزا 51 بالمئة، عدم تقديم للشكاوى إلى عدم ثقتهم بالسلطات الإسرائيلية، وقال 21 بالمئة، إنهم يتخوفون من الانتقام أو فقدان تصريح العمل، فيما أشار آخرون إلى أنهم يئسوا من إجراءات تقديم الشكاوى أو لأنهم موظفون في السلطة الفلسطينية، ولذلك لا يمكنهم تقديم شكوى في إسرائيل.

والآن لنستعرض شهادات ضباط وجنود شاركوا بحماية المستوطنين.

وفي كتيب حمل عنوان "في الخدمة"، جمعت منظمة "كسر جدار الصمت" 36 شهادة لجنود وضباط كانوا في طليعة العنف المتكرر من قبل المستوطنين الإسرائيليين، وسلطت الضوء على الواقع العملي

والاستراتيجي لهذه الهجمات التي يقوم بها المستوطنون الساعون إلى زيادة الاستيطان وضمان "استيلاء فعال" من خلال التهيب والقوة، على أكبر قدر ممكن من الأراضي.

- القضاء الإسرائيلي عقبة أمام قمع المستوطنين

يرى نير أفيشاي كوهين، المتحدث السابق باسم "كسر جدار الصمت" وهو عضو سابق في وحدة قتالية بالجيش، أن النظام القضائي الإسرائيلي هو العقبة الأولى أمام قمع هؤلاء المستوطنين، بحيث يخضع المواطنون الإسرائيليون للولاية القضائية المدنية، على عكس الفلسطينيين الخاضعين للقضاء العسكري الاستثنائي، وبالتالي يتصرف الجيش أثناء الاشتباكات أو أي أحداث في الضفة الغربية، مع الفلسطينيين الذين يملكون سيطرة ملموسة عليهم، ويترك المستوطنين للشرطة الإسرائيلية التي لا تجازف باعتقالهم.

- تواطؤ بين المستوطنين والجنود

وليس هذا فحسب، إذ نددت بعض المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، بالدور المثير للجدل للضباط المسؤولين عن تنسيق الدفاع عن المستوطنات، حيث تدفع الدولة بضابط لتنظيم الحماية من خلال تجنيد المتطوعين، مسنودا بدعم الجيش اللوجستي مما يعزز التواطؤ بين المستوطنين والجنود، خاصة أن هناك روابط أيديولوجية وطبيعية، كما تدل على ذلك الشهادات التي جمعتها منظمة "كسر جدار الصمت". وفي هذا الإطار، يقول رقيب عمل في منطقة يتسهار عام 2017 "أنت حارس المستوطنات وأنت مثل الملاك الذي يحرس المنطقة. من وجهة نظرك، اليهود هم الأشخاص الذين يجلبون لك الطعام وهم لطفاء معك عندما تكون في دورية.. وليس من السهل أن تستخدم وسائل القمع ضدهم. تذكر أنهم "منا" ولا ينبغي المساس بهم.

- إرهاب المستوطنين يساوي دعم دولة الاحتلال

بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، يعتبر المستوطنون، وخاصة المتطرفين والإرهابيين بينهم، هم نقطة ضعف الغالبية الساحقة من الإسرائيليين، في اليمين و"اليسار" على حد سواء (مع وجود بعض الحالات القليلة المعارضة لهذا الإرهاب). وتبعاً لذلك، يتعرض الإسرائيليون الذين ينتقدونهم لهجوم شديد، وأحياناً إلى

تشويه صورة الذي انتقدهم، مثلما حصل في الأيام الأخيرة، مع وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، عومير بار ليف.

وعلى ما يبدو أن بار - ليف وجد نفسه محرجا، خلال لقائه مع نائبة وزير الخارجية الأميركي، فيكتوريا نولاند، بعد أن سألته عن اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين العزل، حيث قالت إن وزارة الخارجية الأميركية تتابع هذه الظاهرة. واستخدمت الوزيرة، وفقا لتغريدة بار-ليف على "تويتر"، كلمة "ظاهرة" لوصف اعتداءات المستوطنين، أي أنها متكررة ومنتشرة.

ونتيجة لموقفه هذا، واجه بار - ليف حملة شرسة منسقة من اليمين، في الحكومة والمعارضة، وذلك بسبب قوله لنائبة الوزير الأميركي إن إسرائيل "تتظر بخطورة إلى العنف من جانب المستوطنين"، وأنه يعمل سوية مع وزارة الأمن من أجل "اجتثاث هذه الظاهرة".

ومع أن بار - ليف كذب على المسؤولية الأميركية، لأن الحكومة الإسرائيلية لا تفعل شيئا ضد إرهاب المستوطنين، ولا تعترم فعل شيء. فمجرد تصريحه بأن الحكومة "تتظر بخطورة إلى عنف المستوطنين" أدى إلى ردود فعل غاضبة من اليمين، فماذا سيحدث لو عملت الحكومة فعلا على "اجتثاث هذه الظاهرة"؟

أول المدافعين عن إرهاب المستوطنين كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، الذي وصف اعتداءات المستوطنين بالظاهرة الهامشية، وأنها تأتي ردا على "معاناة المستوطنين من عنف وإرهاب الفلسطينيين".

- شاكيد المستوطنين ملح الارض

تلا ذلك العديد من ردود الفعل من القيادات الصهيونية على كلام بار - ليف، وإذ اعتبرت وزيرة الداخلية، أييليت شاكيد، أن المستوطنين هم "ملح الأرض"، قال رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، إن حكومة بينيت "تخزي إسرائيل". أما رئيس "الصهيونية الدينية"، بتسلئيل سموتريتش، فرأى أن أقوال بار-ليف ضد "عنف المستوطنين" هو "عداء للسامية".

ومع أن بار-ليف حاول التراجع وتبرير أقواله غير انه ينجح في ذلك، حيث اوضح إنه لم يتحدث في تغريدته عن "إرهاب الفلسطينيين" بسبب العدد المحدود للكلمات التي يمكن كتابتها في تغريدة على

"تويتير". ومع ذلك استمر الهجوم عليه، حيث رد عليه وزير الاتصالات، يوعاز هندل، مؤكداً أن "أقوال ليف وتبريره تعكس انحطاطاً أخلاقياً".
من هنا، نستنتج أن ردود فعل اليمين ضد بار-ليف تعكس الموقف السائد في إسرائيل، وحتى موقف بار-ليف نفسه. فهو تحدث عن "عنف المستوطنين" ولم يجرؤ على وصفها بأنها اعتداءات، وليس متوقفاً طبعاً أن يصفها بأنها إرهاب.

- لا بيد يعترف: "عنف المستوطنين" وصمة عار

مقابل، هذه الردود المدافعة عن إرهاب المستوطنين، أطلق وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، موقفاً لافتاً، حيث بدا وكأنه يغد خارج سرب حكومته، فاعترف أن عنف المستوطنين "وصمة عار على إسرائيل"، مؤكداً عدم التسامح تجاه هذه القضية. واعتبر أن "من يهاجم الأبرياء فهو مشاغب ومجرم وسيعامل على هذا النحو". وقال: "لن يكون هناك أي تسامح تجاه هذه القضية".
وأكد لابيد في مقابلة نشرتها صحيفة "ذي أتلانتيك" الأميركية، أن وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس بصدد تشكيل فريق عمل للحد من العنف. وأضاف: "هؤلاء مثيرو الشغب العنيفون الذين يحاولون إضفاء طابع سياسي على حقيقة أنهم ليسوا كذلك. نحن نتحدث عن مجرمين تعتبر "الأيدولوجيا" و"السياسة" مجرد ذريعة.
أما النقطة الأهم، فهي أن لابيد أقر، بأن "استمرار معدل الهجمات العنيفة من قبل الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الارتفاع".

وماذا عن الموقف الأمريكي من "عنف المستوطنين"

تؤكد التسريبات أن إرهاب المستوطنين يشكل إحراجاً للإدارة الأميركية (أقله إعلامياً)، التي بدت غير قادرة على الدفاع عنه أو تغطيته. وفي هذا السياق لفت مصدر دبلوماسي كبير في تل أبيب، إلى أن "الأمريكيين بدوا مهووسين بإثارة قضية (عنف المستوطنين) طوال الوقت"، حسب الرواية الإسرائيلية.

فعندما كان بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، في واشنطن لمناشدة الأمريكيين اتخاذ موقف أشد صرامة ضد إيران، أصر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن على تكريس قدرٍ مماثل من الوقت لمناقشة قضية المستوطنات، وهو ما وجدته مصادر دبلوماسية إسرائيلية مُربكاً. وخلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي لواشنطن أخبره بلينكن بأن النشاط الاستيطاني للحكومة الإسرائيلية "يدمر أي فرصة لحل الدولتين".

على المقلب الآخر، أقرّ دبلوماسي إسرائيلي بارز إن العنف يمثل مشكلة حقيقية، لكنه اعترض على قدر الاهتمام الممنوح له في المناقشات مع الأمريكيين، ومع تسمية "عنف المستوطنين". وأضاف: "نحن بحاجة إلى حل هذه المشكلة. فهي مشكلة حقيقية. لكن الأمريكيين يواصلون الضغط، وهذا الأمر لا يساعدنا."

الخلاصة

بناء على ما تقدم، أصبح من المعلوم أن إرهاب المستوطنين يأتي ضمن سياسة الإرهاب والتهجير التي تعتمدها الدولة تجاه الفلسطينيين، إضافة إلى أنه له آثار بعيدة المدى على الواقع في المناطق المحتلة لأنه يُنشئ بعد حدوثه، حالة من الشعور بالخطر في صفوف الفلسطينيين، وكثير من الأحيان تؤدي أفعالهم الإرهابية إلى تهجيرهم من مناطق سكنهم، ويهدد صمودهم في أراضيهم. فعلى أرض الواقع، يقوّض إرهاب المستوطنين أسس معيشة تجمّعات بأكملها ويسدّ عليها سبل كسب الرزق. يحدث الأهالي كيف انكمش اقتصاد التجمّعات الفلسطينية التقليدي - كتربية المواشي والزراعة الموسميّة - أو هي تخلّت عنه تماماً تحت وطأة العنف والترهيب وفي واقع انعدام الخيارات؛ وهي فروع وقرت لهم في الماضي العيش الكريم والرّفاه من جيل إلى جيل. وفي مناطق أخرى لا يجرؤ الفلسطينيون على الوصول إلى أراضيهم دون مرافقة مواطنين إسرائيليين أو الجيش. فبعض الأراضي الزراعية تعرّضت للتخريب أو أهملها أصحابها مُجبرين، فتدنى محصولها بحيث بات من غير المجدي لهم تكبدّ عناء ومخاطر الوصول إليها. هكذا أنشئت في الضفة الغربية جدران شقّافة غير مرئية يعلم الفلسطينيون أنّهم إذا تجاوزوها فسوف يتعرّضون لعنف قد يكلفهم حياتهم.

وانطلاقاً من ذلك، نستنتج، إن إرهاب المستوطنين يساوي إرهاب الدولة - المنظم الرسمي أو غير الرسمي - هو جزء لا يتجزأ من نظام الأبارتهايد الإسرائيلي الطامح إلى تهويد المكان، أي سائر المنطقة الممتدة بين النهر والبحر. يعمل هذا النظام على تشوية المجال الفلسطيني وتفتيته وعلى تجريد الفلسطينيين من أراضيهم وزجهم في معازل ضيقة ومكتظة.

في المحصلة، المستوطنون تبادوا كثيراً، واصبح من الضروري لجمعهم وإعادتهم كما كانوا قبل أوصلو، إذا مروا بالطرقات العامة يمرون والجيش يحرسهم من الأمام والخلف."

ولتحقيق ذلك، لا بد ممن تصعيد كافة أشكال المقاومة ضد المستوطنين وجيش الاحتلال، وفي الوقت نفسه، من الضروري طرح خطة تعزز صمود المواطنين وحماية ممتلكاتهم. فالفلسطينيين بحاجة لقيادة موحدة في الميدان تقود النضال اليومي وتحمي المواطنين من خطر المستوطنين، على ان يؤازر ذلك موقف سياسي ينسجم مع واقع الجماهير، وأهمها وقف التنسيق الأمني، وسحب كل الاتفاقيات مع الاحتلال ومحاكمته دولياً.